المشاريع التنموية بالمناطق الحدودية الجزائرية

د. بوترعة بلال استاذ محاضر جامعة الوادي	حافي آسيا طالبة دكتوراه جامعة الوادي	غناية محمد اقبال طالب دكتوراه جامعة سوق اهراس

ملخص:

في ربوع القارة الافريقية تتربع الجزائر على مساحة تبلغ 2,381,741 كم مربع وهي بذلك اكبر بلد في افريقيا نظرا لتنوع الحدود الجزائرية بين مناطق صحراوية واخرى ساحلية موزعة بين شريط حدودي بضم جملة من الدول المجاورة، وكما عهدنا منذ الاستقلال مشاريع وخطط امنية خصت الولايات الحدودية الجزائرية بالتحديد، لتتحول بعد ذلك الى مشاريع امنية تنموية، لما تحمله هذه المناطق من مكانة جيوسياسية تفرض على الدولة الاهتمام بها وتطويرها واستغلالها كمداخل و بوابات للوطن والاستثمار فيها باستغلال موقعها الحدودي، وتنميتها لتكون واجهة الجزائر للزائرين والوافدين الى الوطن.

Summary:

In Africa, Algeria occupies an area of 2,381,741 square kilometers and is the largest country in Africa due to the diversity of Algerian borders between desert and other coastal areas divided between a border strip and a group of neighboring countries. The Algerian border, in particular, and then turn into development security projects, as these areas of geopolitical status imposed on the state to pay attention to them, develop and use them as entrances and gates to the homeland and investment by exploiting its border, and development to be the front of Algeria for visitors and arrivals to the national.

مقدمة:

تزخر الجزائر بثروات بشرية واخرى طبيعية تعطي اكلها منذ سنوات وعقود طويلة، ولكن بالغوص في مضمار التطور المتسارع في جميع دول العالم، لم تعد الثروات الطبيعية تكفي لتغطية حاجيات المواطن الجزائري ولا تغطي ايضا العجز المادي الذي تعانيه الجزائر اليوم مما ادى الى بالدخول في حالة التقشف، هذا الظرف الاقتصادي السيء استدعى الى الالتفاف حول المناطق الحدودية الجزائرية التي لها دور جوهري في مواجهة الازمة الاقتصادية الراهنة التي تعيشها الجزائر، فاذا تتبعنا سلسلة المشاريع التنموية لهذه المناطق لما تحمله من مكانة جيوساسية مقارنة ببقية ولايات الوطن، نجد ان العديد من المشاريع منها ما هي ذات طابع تنموي اقتصادي ومنها ماهي ذات طابع تنموي سياحي ومنها ما هي ذات طابع تنموي سياسي ودبلوماسي، فلا يخفى عن الجميع ان السلطات الجزائرية تعقد اتفاقيات وشراكات مع الدول المجاورة بمشاريع تنموية تخدم كلا البلدين سواء على الصعيد الوطني او على الصعيد المحلي، لتكون المناطق الحدودية ارضا خصبة للمشاريع التي تحيي الاقتصاد الوطني وتساعد على تخطي الازمة الراهنة، ومن هنا نطرح تساؤل هذا البحث:

ماهي طبيعة المشاريع التنموية التي تمس المناطق الحدودية الجزائرية؟

اولا: المصطلحات المتعلقة بالبحث

1-مفهوم المناطق الحدودية:

هي المناطق التي توجد بالقرب من الحدود السياسية والتي تخضع لقيود خاصة في الحركة. قد تقوم الحكومات بحظر الدخول أو الخروج غير المصرح به للمناطق الحدودية وتقييد ملكية الممتلكات الموجودة في تلك المناطق، حيث تعمل هذه المناطق كمناطق عازلة تتم مراقبتها من قبل حرس الحدود بهدف منع الدخول أو الخروج بشكل غير قانوني، فتقييد الدخول يساعد على تحديد المتسللين غير الشرعيين، كما ويمكن أن تكون المناطق الحدودية مزودة بوسائل الدفاع العسكري مثل حقول الألغام، الأسلاك الشائكة، وأبراج المراقبة بعض المناطق الحدودية تكون مصممة لمنع الهجرة غير الشرعية، والتي قد تكون داخلية أو خارجية، ولا يوجد فيها الكثير من القيود وتكتفي بوجود نقاط تفتيش للتحقق من حالة الهجرة. عادة ما يوضع مشهد حدودي في تلك المناطق.يكون التحرك داخل المنطقة حدودية دون ترخيص في بعض الدول جريمة تؤدي إلى الاعتقال، مجرد الوجود داخل هذه المناطق بشكل مقصود بدون سبب يعتبر جريمة، حتى مع وجود ترخيص، حيث أن التصوير، إشعال الحرائق، حمل الأسلحة النارية، والصيد، كلها أمور محظورة في المناطق الحدودية.**1**

2-مفهوم المنطقة الحدية ونطاق الحدود والجوار:

المنطقة الحدية: وهي المنطقة التي يمر فيها خط الحدود.

نطاق الحدود: وهي المنطقة التي تمتد على جانبي الحدود وتخضع كل منها لقوانين الدولة التي تنتمي إليها.

الجوار: وهي المنطقة كلها التي تشتمل على القسمين السابقين.

أما الجغرافي الفرنسي:

آنسل فيقول ان دراسة الحدود ومناطق الحدود ليست مثمرة قدر دراسة محتوى العلاقات الدولية، فهو يقول: ليس الإطار هو المهم بل المهم هو ما يحتويه، وكذلك يقول: لا توجد مشكلة حدود وتخوم، بل المشكلة هي مشكلة أمم ويستند في ذلك إلى أمثلة من الشعوب البدائية مؤكدا على سبيل المثال أن القبائل البادية ليس لها حدود، وأن السيادة على أرض ما مرتبطة بالمجتمع البدوي أكثر من ارتباط ذلك بالأرض نفسها، (لكن لا شك أن البدو يدعون ملكية أرض معينة).**2**

3-مفهوم التنمية الاقتصادية:

عبارة عن أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا، للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة، بهدف تحسينها، مثل: الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي أو الانتقال من الاقتصاد التجاري إلى التجاري المعتمد على التكنولوجيا.

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول، وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية، التي تجعلها أكثر تقدما وتطورا، مما يؤثر على المجتمع تأثيرا إيجابيا، عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة. **3**

وتعرف أيضا بأنها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصادية، للاستفادة من الثروات المتاحة في بيئاتها، وتحديدافي المناطق التي تعاني غياب التنوع الاقتصادي المؤثر سلبا على البيئة المحلية عامة

4-مفهوم المشروع التنموي: المشروع التنموي هو مجموعة من الأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق هدف واضح يعمل على تنمية المجتمع ويحدها إطار زمني وميزانية وهيكل تنظيمي.**4**

5-المفهوم القانوني للحدود: باعتباره خطاً يعين نطاق سيادة الدولة ويفصل إقليم الدولة عن غيره من الأقاليم. هذا المفهوم القانوني الحديث للحدود يختلف عن المفهوم القانوني للحدود في العصر القديم الذي كان عبارة عن مناطق تفصل بين الجماعات وتمثل خطوط دفاع للجماعة تمنع عنها الاعتداءات الخارجية وليس مجرد خطوط فاصلة، فهذا المفهوم يتطور بتطور الجماعة، إذ يعد استجابة للواقع الحضاري للجماعة بكل مكوناته التاريخية والسياسية والاجتماعيةوالجغرافية.

والحدود كانت في العصر القديم تخضع للقانون الداخلي فقط، إذ كان يجري تعيينها وتحديدها من جانب واحد وبطريقة تحكمية، أما في العصر الحديث فيتم وضع الحدود وتخطيطها بالاتفاق بين الدول المعنية بواسطة الاتفاقات والمعاهدات الدولية أو بموجب قرارات التحكيم أو أحكام القضاء الدولي.**5**

6-مفهوم الحدود الدولية: لتوضيح مفهوم الحدود، لا بد من الاطلاع على التطور التاريخي للحدود فكما هو معروف من القدم، وترتبط بفكرة الملكية عند البشر فلذلك كان هناك حدود لكل تجمع من الناس تمارس فيها كافة النشاطات من تجارة وزراعة وصيد لإشباع حاجاتهم من طعام وشراب وملبس، وكان يعمل على حماية الحدود والتجمع من الدخلاء وكانت تشعر تلك الجماعات بان حقها او سلطانها لدائرة اقليمية يجب ان لا تتعدى نطاقها، وكان لا يجوز ان يتعدى احدهم على الاخر من يتعدى يكون قد خالف القواعد ويستدعي ذلك الخلاف والخصام وقد يؤدي ذلك على اندلاع القتال بين الطرفين وتبلورت فكرة الحدود في التاريخ من معرفة فنون الزراعة وما صاحبها عادة من صناعات منزلية و تجارية محلية فالزراعة تحتاج الى أقاليم طويلة في موقع ثابت. **6**

ثانيا: المناطق الحدودية للجزائر

تتربع الجزائر على شريط ساحلي يقدر بـــ 1600 كم. حيث تحدها سبعة دول مجاورة وتتمثل هذه الدول فيما يلي:

1-تونس: بشريط حدودي يقدر بـــ 965 كم.
2-ليبيا: بشريط حدودي يقدر بـــ 982 كم.
3-المغرب: بشريط حدودي يقدر بـــ 1،559 كم.
4-الصحراء الغربية: بشريط حدودي يقدر بـــ 42كم.
5-موريتانيا: بشريط حدودي يقدر بـــ 463 كم.
6-مالي:بشريط حدودي يقدر بـــ 1،376 كم.
7-النيجر: بشريط حدودي يقدر بـــ 956 كم.

ثالثا: دور المشاريع التنموية في مواجه الازمة الاقتصادية:

تلعب المشاريع التنموية دورا حيويا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، خاصة المشاريع التي تركز على المناطق الحدودية كمجال للعمل الاستثمار، كما أنها تقوم بدور مهم في إرساء ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتسهم إسهاما بارزا في حل أزمة البطالة ومن خلال التوسع في سياسات التوظيف في جميع المجالات.

وملء أوقات فراغ الشباب بما يعود عليهم بالنفع والفائدة، إضافة إلى ذلك تلعب هذه المشاريع إذا ما تم توفير التمويل اللازم والسوق لترويج منتجات المؤسسات الصغيرة والبيئة المناسبة لها دورا مهما في تطور ونمو القطاع الاقتصادي، ويمكنها مواجهة تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية بالابتكار والتميز، وبذل المزيد من الجهود والعمل بروح الفرق الواحد، وتقديم الحلول المبتكرة ودراستها بشكل واع وواقعي، خدمة المناطق الحدودية النائية

رابعا: الاتفاقيات الدولية لرسم الحدود بين الجزائر والدول المجاورة

1-الاتفاقية الدولية رسم الحدود بين البلدين الجزائر وتونس:اتفاقية 6 يناير 1970
2-الاتفاقيةالدولية رسم الحدود بين البلدين الجزائر والمغرب: اتفاقية 15 يوليوا 1972
3-الاتفاقية الدولية رسم الحدود بين البلدين الجزائر وموريتانيا: اتفاقية 13 سبتمبر 1983
4-الاتفاقية الدولية رسم الحدود بين البلدين الجزائر ومالي: اتفاقية 08 ماي 1983
5-الاتفاقية الدولية رسم الحدود بين البلدين الجزائر والنيجر: 05 يناير 1983(7)

خامسا: المناطق الحدودية للجزائر

تتربع الجزائر على شريط ساحلي يقدر بـــ 1600 كم. حيث تحدها سبعة دول مجاورة وتتمثل هذه الدول فيما يلي:

1-تونس: بشريط حدودي يقدر بـــ 965 كم.
2-ليبيا: بشريط حدودي يقدر بـــ 982 كم.
3-المغرب: بشريط حدودي يقدر بـــ 1،559 كم.
4-الصحراء الغربية: بشريط حدودي يقدر بـــ 42كم.
5-موريتانيا: بشريط حدودي يقدر بـــ 463 كم.
6-مالي:بشريط حدودي يقدر بـــ 1،376 كم.
7-النيجر: بشريط حدودي يقدر بـــ 956 كم. 8

سادسا: تنمية المناطق الحدودية بين الجزائر والدول المجاورة

من بين الدول التي ربط الجزائر باتفاقيات ومشاريع تنموية نحد الدول التالية (تونس، المغرب، موريتانيا)

1-تنمية المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس:

صرح السيد وزير التجارة للدولة المجاورة تونس ان تنمية المناطق الحدودية المشتركة بين البلدين هي مسؤولية مشتركة بين الجزائر و تونس ليس على المستوى الامني فقط بمحاربة الارهاب، فهذا لا يكفي وانما هما بحاجة الة خلق مشاريع تنموية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وتحسين ظروف المعيشة في المناطق الحدودية، وفي هذا الاطار قد انطلقت وزارة التجارة التونسية لإحداث الشراكة بين البلدين ضمن اتفاقية تبادل بين البلدين التي وقعت في 2014 التي احتوت على امتيازات جبائيه وجمركية تشجع التبادل والمشاريع التنموية المنتجة.

ومن بين المقترحات التي قدمها وزير التجارة التونس محسن حسن: ان تكون الشراكة ليست بان نصدر للجزائر وتصدر لنا الجزائر منتجات وانما ان تشترك الدولتين في منتوجات موحدة ومشتركة بمعايير الجودة العالمية وتصديرها الى الخارج. وهذا بالتركيز على العلاقات الدبلوماسية الجيدة بين الجزائر وروسيا واستغلال هذه العلاقة التي لها جذور تاريخية عميقة في جعل روسيا سوق للمنتجات الجزائرية التونسية.

اعداد منطقة تبادل حر بين الجزائر وتونس لحل اقتصادي لمواجهة الازمة الاقتصادية انطلاقا من المناطق الحدودية بين البلدين. 9

نشرت جريدة الفجر بتاريخ 2013.10.25 خبرا حول عقد اتفاق بين الجزائر وتونس لتعزيز فرص التنمية في المناطق الحدودية للقضاء على مشكل التهريب والقضاء على الجبهة الاجتماعية.

حيث عملت الجزائر وتونس على تطوير وتوطيد العلاقات الاقتصادية بينها، فقد اتفق الطرفان خلال أعمال الدورة الأولى للجنة التونسية الجزائرية لتنمية المناطق الحدودية، على تحسين البنى التحتية بالنظر في إمكانية إنجاز مشاريع مشتركة تراعي خصوصية الشريط الحدودي الاقتصادية والاجتماعية في محاولة من الجانبين لإخماد غليان الجبهة الاجتماعية، وتوجيه المشاريع التنموية المثمرة.

وفي هذا الشأن، اختتمت بتونس أول أمس أعمال الدورة الأولى للجنة التونسية الجزائرية لتنمية المناطق الحدودية بين البلدين، بالتأكيد على تعزيز فرص التنمية في المناطق الحدودية بين البلدين وتحسين البنى التحتية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لسكان المناطق الحدودية، والنظر في إمكانية إنجاز مشاريع مشتركة تراعي خصوصية الشريط الحدودي الاقتصادية والاجتماعية، في وقت من المقرر أن ترفع التصورات الموقع عليها إلى

لجنة المتابعة التونسي الجزائرية المزمع عقدها خلال المرحلة المقبلة.وقالت وزارة الخارجية التونسية في بيان لها إن هذه الدورة تنعقد في إطار دعم العلاقات الثنائية وتنفيذاً للتوصيات المنبثقة عن اجتماع الدورة السادسة عشرة للجنة المتابعة التي انعقدت بالجزائر ولجنة التشاور السياسي في دورتها السابعة التي التأمت بتونس.

اتفاقية تونس والجزائر:

ان العلاقة بين الجزائر وتونس جيدة جدا وتنبني على التعاون في المجال السياسي والامنين وقد ازدادت هذه العلاقة متانة وتعمقا بعد 2013 حيث تعاضدت الجهود وعمليات التنسيق في مواجهة الارهاب الذي خرج من السياق الوطني ليندرج تماما في السياق العالم، فقد وضعت السلطات التونسية والجزائرية خط لمواجهة الارهاب خاصة وان الحدود مترامية على امتداد 956 كم، كما تم توقيع اتفاقية مع ليبيا بتاريخ 26 جوان 2013 لتامين الحدود بين البلدان الثلاثة (الجزائر، تونس ليبيا) لمجابهة الارهاب المرتبط بظاهرة الجهادية، كما اتفقت الولايات الحدودية في كل من الجزائر وتونس على خطة طريق لمواجهة الارهاب . 10

2-مشروع الخندق العملاق بين الجزائر والمغرب:

الخندق العملاق مشروع وطني ضخم انطلق منذ 2014 بإقليم الهيئة العسكرية الثانية بتلمسان ساهم في تحقيق نتائج ايجابية في الميدان، حيث مكن من القضاء على تهريب الوقود وتضيق الخناق على مهربي المخدرات.

مما نتج عن هذا المشروع العملاق توفر الوقود بالمنطقة وفك ازمة تهريب الوقود التي تعاني منها المنطقة الحدودية تلمسان، وبدورها تقف عائق امام مشاريع التنمية وتمس الاقتصاد الجزائري والمغربي وهذا المشروع ساعد على توفير الايدي العاملة خصوصا سكان المنطقتين الحدوديتين لكلا البلدين.

3-مشروع فتح المعبر بين الجزائر وموريتانيا بالمنطقة الحدودية تندوف:

الحدود البرية بين الجزائر والمغرب هي حدودية طولية تبلغ 1559 كم، في حين ان تندوف رابع ولاية من حيث المساحة في الجزائر، حيث يقدر تعداد سكانها 70 ألف نسمة، اذ اصبحت تندوف منطقة عبور للمتعاملين من والى غرب افريقيا عبر بوابة موريتانيا، وهذا بعد توافق الحكومتين الجزائرية والموريتانية على فتح معبر حدودي لتنشيط حركة تنقل الاشخاص والسلع، كمشروع تنموي وقد لاقى هذا المشروع استحسان كبير بين المواطنين الجزائريين (سكان ولاية تندوف) وبين مواطني البلد المجاور (منطقة شوم الموريتانية) باعتبار ان كلتا المنطقتين تحمل نفس التشكيلة البشرية وحاجة المنطقتين الى التواصل التجاري والبشري بينهما.

ويتناغم هذا المشروع مع المرحلة الانتقالية التي تعيشها المنطقة الحدودية تندوف، بدخولها في مضمار الاستثمار المنتج في الفلاحة والمواد الغذائية ودخول الانتاج في منجم غاز الجبيلات لخام الحديد بطريق عبور يفوق 75 كم .11

سادسا: المشاريع التنموية بالمناطق الحدودية الجزائرية:

اختلفت المشاريع وتعددت لإحداث التنمية بالمناطق الحدودية بين ما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي. ليتم رسم استراتيجيات لتهيئة وتنمية المناطق الحدودية الجزائر ومن بين هذه المشاريع الكبرى نجد ما يلي:

1-مشروع النهضة للإنتاج الزراعي بولايتي (أدرار وتمنراست):

شمل هذا المشروع الضخم ثلاث بلديات حدودية (تيمياوين، رقان، برج باجي مختار) بشريط حدودي يطل على موريتانيا ومالي بطول يزيد عن 1000 كلم باعتبار ان هذه المناطق الجنوبية لديها ابعاد جيوسياسية وهي البوابة الكبيرة نحو افريقيا.

حيث قامت الدولة بدراسة شاملة حول تهيئة هذه المناطق الحدودية وتدعيمها بالمشاريع التنموية نظرا لمكانتها وموقعها الجغرافي المتميز. ليكون اضخم مشروع فلاحي متواجد بأدرار بعد سنة كاملة من الاستصلاح وجعله كمستثمرة فلاحية بأقصى الجنوب وبالضبط في منطقة (مقيدن بتيميمون) على مساحة 30 الف هكتار، باستثمار فاق 21 مليار دينار جزائري، للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق الامن الغذائي ليأخذ اسم مشروع النهضة للإنتاج الزراعي، الذي بدوره يساهم في حل لزمة البطالة وخلق ازيد من 300 منصب شغل وبالتحديد لأهالي الجنوب.

لتكون المحطة الثانية لمشاريع التنمية بالمناطق الحدودية بعد ادرار تكون ولاية تمنراست كامتداد لهذا المشروع، وقد تم تقديم ملف هذا المشروع مرفقا بمطالب اهالي المنطقة للسلطات المعنية، ونظرا لضخامة المشاريع تم تجزئته الى عدة مشاريع متتالية لتفتح هذه المشاريع مصادر تمويل جديدة للدولة.12

2-سلسلة مشاريع التنمية بوهران:

مشروع مصنع الانتاج رونوا: تم تدشين مصنع الانتاج رونوا، وتم انتاج اول سيارة سياحية بوادي كيلان بولاية الحدودية الكبرى بوهران. كثمرة للتعاون بين مؤسسات عمومية ووطنية كشراكة ناجحة في هذا المشروع التنموي الصناعي الكبير ولتكون انطلاقة لتعمم على كامل التراب الوطني وتم تسويق هذه السيارات ابتداءا من جانفي 2015.

مشروع تحلية ماه البحر: مقترنا هذا المشروع بمشروع تحلية مياه البحر بمحطة (مرسى الحجاج) هذه المحطة التي تبلغ طاقتها الانتاجية 500 ألف متر مربع يوميا، كمشروع يساعد على القضاء على ازمة المياه بالولاية مرورا الى الولايات المجاورة، كما يساعد هذا المشروع على تمويل قطاع صناعة المحروقات بالمياه اللزمة.

مشروع مركب سورفيت ومركب الاسمدة والمركب الصناعي للغاز الطبيعي: بالمنطقة الصناعية (بازريوا) دشن الوزير سلال مركب سورفيرت للكورياكو اليزريا بشراكة مصرية جزائرية، ومركب الاسمدة العماني الجزائري، فهاتين المنشاتين الصناعيتين اللتان ستوفران مختلف الاسمدة للسوق الجزائرية، كما تصدر فائض الانتاج الى الخارج.

وبذات المنطقة الصناعية دسن المركب الصناعي للغاز الطبيعي المميع 3 حيز الخدمة، هذا المركب الذي ينتج قرابة 6 ملايير كتر مكعب من الغاز سنويا، مما يعزز من قدرات الجزائر في انتاج الطاقة بالمناطق الحدودية الغنية بالثروات الطبيعية وموقعها الجغرافي المتميز.

اذ فتحت الجزائر آفاق جديدة لتنمية حجم صادراتها خارج قطاع المحروقات، ونجحت في تجسيد مشروع «مجمع إنتاج الآمونياك واليوريا» بأرزيو بوهران، في إطار شراكة بين سونطراك ومجمع بهوان العماني ليتولد عنه ما سمي ب «الشركة الجزائرية العمانية للأسمدة» التي تولت إنجاز المجمع الذي سيصبح الاول عالميا من حيث الطاقة الانتاجية، فالمجمع يضم وحدتين لإنتاج الأمونياك السمادي بقدرة 2000 كم متري في اليوم، أي بطاقة إجمالية تناهز مليون و360 ألف طن سنويا، ووحدتين لإنتاج سماد اليوريا بحجم 3500 طن يوميا مايعادل إجمالا 2.4 مليون طن في السنة، وسيتعزز المشروع بوحدة ثالثة فترات قريبة، وقدرت القيمة المالية للاستثمار ب 2.6 مليار دولار، ونجم عنه استحداث 550 منصب شغل مباشر و500 وظيفة غير مباشرة ويمثل العمال الجزائريون 75 بالمائة من اليد العاملة بالمجمع على أن ترتفع النسبة نحو 90 بالمائة خلال السنوات الخمس المقبلة، حيث سكتسب خبرة وتأهيلا أكبر نظير احتكاكها بالأجانب. **13**

3-المشروع التنموي في ولاية الطارف:

لم يخلف الامر في الطارف عن بقية الولايات الحدودية بان اخذت نصيبها هي الاخرى من المشاريع التنموية، بوتيرة اثمائية استمرت للوصول الى بلدية (السوارخ) كمشاريع اثمائية حققت اكلها على المنطقة، بهدف فك العزلة وتدارك النقائص لاحد بوابات الجزائر المطلة على الدول المجاورة وترك انطباعات حسنة للزائر وتشجيع الحراك السياحي بما يخدم اهالي المنطقة من جهة ويخدم الدولة من جهة اخرى.

4-المشروع التنموي في ولاية بشار:

بشار هي المنطقة الحدودية الجنوبية الغربية، (بتهيئة المناطق الحدودية الغربية) هو موضوع الملتقى الخاص بعرض تقرير المرحلة الاولى من هذه الدراسة التي تنظم بولاية بشار تحت اشراف مدراء مركزيين ووزارة الداخلية والذي ارتكز على ثلاث مراحل اساسية.

المرحلة الاولى: هي مرحلة التشخيص ويتم في هذه المرحلة تحديد النقائص والاولويات في هذا المشروع.

المرحلة الثانية: مرحلة وضع برامج التنمية لهذه المناطق.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة متابعة هذه البرامج من الجماعات المحلية وحتى المواطنين. فقد كان الهدف الجوهري من هذا المشروع هو خلق سلسلة من المشاريع الاقتصادية والاستثمارات التي تراعي الموقع الجغرافي للمنطقة مدعوما بمشاريع اجتماعية وخلق الظروف الملائمة لإحداث التنمية بالمناطق الحدودية. **14**

5-المشروع التنموي في ولاية عنابة:

لا ينكر أحد ان ولاية عنابة ولاية حدودية ذات وجهة سياحية بامتياز ويتدفق اليها الوافدين في كل المواسم، فلا عجب بان تكون في ولاية عنابة مشاريع تنموية ذات طابع سياحي نظرا للموقع الجغرافي المتميز لهذه المنطقة، لذلك صادقت الوزارة على اعطاء الاعتماد لحوالي 61 مؤسسة فندقية التي بدورها توفر ما يقارب 7700 سرير للزائرين. لتكون خطوة تجمع بين المشاريع التنموية والبرامج السياحية لخدمة الولاية والواجهة السياحية لزائري ولاية عنابة.

ثامنا: التحضير لاستراتيجية جديدة لتنمية المناطق الحدودية قبل نهاية 2017

أعلن وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، نور الدين بدوي، اليوم الجمعة بتمنراست أن الحكومة بصدد التحضير "لاستراتيجية جديدة" لتنمية المناطق الحدودية قبل نهاية سنة 2017 بهدف إعطاء حركية جديدة لهذه المناطق تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

وقال السيد بدوي خلال ترأسه لاجتماع خصص لتقييم واقع التنمية بالولاية المنتدبة لعين قزام وبحضور والي تمنراست والأمناء العامين لعدة دوائر وزارية أن الحكومة تحضر لاستراتيجية جديدة لتنمية المناطق الحدودية والولايات المنتدبة التي تقع بها عدة مناطق حدودية وذلك قبل نهاية السنة الجارية 2017 تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية لدعم هذه المناطق وتنميتها ببرنامج خاص وأوضح الوزير أن هذا البرنامج سيتطرق الى كل مجالات التنمية المحلية كما سيرصد يضيف المسؤول ذاتهكامل الإمكانيات المادية والموارد البشرية اللازمة، وأشار إلى أن بعض "التذبذبات التي عرفتها المشاريع المسجلة بهذه المنطقة سببه نقائصلدى بعض المؤسسات المكلفة بإنجاز هذه المشاريع.

وردا على انشغالات المنتخبين المحلين لهذه الولاية المنتدبة بخصوص التكفل باحتياجات الجالية الجزائرية المقيمة بدول الجوار لاسيما بعد غلق قنصلية الجزائر بغاو (شمال مالي) وعد الوزير "بتنظيم لقاء بين أعيان المنطقة ووزير الشؤون الخارجية لبحث تسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة" بهذه الفئة من أفراد الجالية الوطنية بالخارجوبعد ان قدم اعتذاره لسكان عين قزام عن تأجيل زيارته لهذه الولاية المنتدبة والتي كانت مقررة اليوم الجمعة بسبب سوء الأحوال الجوية التي حالت نزول الطائرة بمطارهاوعد بالعودة اليها قريبا.

وبخصوص ملف الهجرة غير الشرعية، أكد الوزير أن الدولة الجزائرية "لن تبقى مكتوفة الأيادي واللجنة الحكومية المكلفة بهذا الملف تعمل لاتخاذ كامل الإجراءات لحماية الحدود والعمل يتم بالتنسيق مع دول الجوار مذكرا بوجود شبكات اجرامية تستغل النساء والأطفال من المهاجرين غير الشرعيين في التسول وأعمال غير إنسانية.

وبمناسبة هذا اللقاء أشاد الوزير بمساهمة سكان هذه المنطقة من الوطن في حماية الحدود كما حيا في نفس الإطار الجهودالتي تبذلها كامل مصالح الامن في مقدمتها أفراد الجيش الوطني الشعبي "لحماية الحدود والحفاظ على الأمن والاستقرار.**15**

الخاتمة:

تجعل الجزائر من تنمية المناطق الحدودية وإدارتها إدارة صحيحة أولى أولوياتها في برامج حكوماتها المتعاقبة منذ سنوات لما لتنمية الحدود من أهداف تتوخاها الدولة في القضاء على العزلة وتجنيب السكان الانغماس في الممنوعات والمحظورات من تهريب وتجارة غير شرعية والمتاجرة بالمخدرات التي تضخها الحقول المغربية من الحدود الغربية للبلاد، إن تطوير المناطق الحدودية سواء في الجنوب أو الغرب أو الشرق خيار حتمي وليس اختيارا تنفذه الحكومة متى شاءت بل وأيضا ضرورة ملحة تقدم الجديد وفرص العمل والشغل والحياة الكريمة لسكان المناطق الحدودية في الجزائر، وتفرض هذه الحدود الكبيرة والشاسعة اتخاذ تدابير وتوفير الإمكانيات الضرورية لتسريع وتيرة التنمية المحلية الشاملة كما تنص على ذلك كل الخطط الحكومية الموضوعة لتنمية البلاد، فتنمية المناطق الحدودية تعد الحتمية التي لا مناص منها لمجابهة كل المشاكل التي غالبا ما تضر الاقتصاد الوطني وتجر البلاد إلى مزيد من الإنفاق لمحاربتها في سبيل القضاء عليها وإعادة الشباب الجزائري إلى حضن الوطن وإشراكهم في التنمية، وبالتالي يستفيد من واقع التنمية المستدامة كل فئات المجتمع، دون الشعور باليأس والتهميش اللذين غالبا ما يشكو منهما الشباب الجزائري ويعبرون عنهما لمختلف وسائل الإعلام.

إن لجوء الدولة وعلى رأسها البرامج والمشاريع الحكومية إلى الأخذ بأيدي ساكنة المناطق الحدودية إنما يرسخ مبدأ الانتماء والاقتراب من مفهوم المواطنة وهو ما يزيد من تحديات تنمية هذه المناطق الذي يعلق عليها السكان الآمال والأماني لتكفل مدروس وناجح وعدم ترك الفرصة

لتحولهم إلى الآفات وما أكثرها في عصرنا الحالي بسبب تداخل عديد العوامل وضعف مستوى التكوين والتربية إلى جانب تعقد وضع الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والانفجار المعرفي والتكنولوجي الذي يشهده عالمنا المعاصر في كل المجالات خاصة في مجال تكنولوجية الاتصال وهو التطور الذي قد يحرك جانبه السلبي ليجرف بالشباب إلى الانحراف.

قائمة المراجع:

1-https://ar.wikipedia.org بتاريخ: 2018.06.15

2-http://almerja.com بتاريخ: 2018.06.20

3-هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 206.

4-https://accdiscussion.com/acc14128.html بتاريخ: 2018.06.15

5-سامي عبد الحميد محمد، اصول القانون الدولي العام، ج1، ط1، القاهرة، 1989، ص 156

6-توفيق محمد، مدخل الى خريطة الحدود السياسية العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز السياسة والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد111، 1993، ص 166

7-منصف وناس، تامين الحدود في فضاء 5+5 سبل التعاون والانعكاسات، المركز الاوورومغاربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص 40

8-المرجع السابق ذكره، منصف وناس، ص 41

9-المرجع نفسه، منصف وناس،ص 43

10-https://www.djazairess.com/alfadjr/257742 بتاريخ: 2018.06.03

11-https://www.djazairess.com/alfadjr/257742 بتاريخ: 2018.06.03

12-مرجع سبق ذكره، توفيق محمد، ص 171

13-https://www.djazairess.com بتاريخ: 2018.06.28

14-http://www.aps.dz/ar/algerie/46534-2017 بتاريخ: 2018.06.13

15-http://www.aps.dz/ar/algerie/46534-2017 بتاريخ: 2018.06.13